

شهاب: لبنان لا يشهد انهياراً والإشاعات هدفها إقتصادي وسياسي

لا مؤشرات تدل على انهيار اقتصادي يعاني منه لبنان، بل هناك تراجع ناتج من خليط من العوامل السياسية والادارية. هذا التراجع لا يمكن وقفه الا اذا طبقت بنود مؤتمر سيدر بشقيه الاستثماري والاصلاحي، بالتالي يمكن الجزم بأن كل الإشاعات التي تطاول لبنان اليوم هدفها سياسي واقتصادي

تتعالى منذ فترة، اصوات تؤكد ان لبنان يشهد مرحلة انهيار اقتصادي، او انه على شفير الانهيار، وان الاستقرار النقدي الراهن مهدد بالاهتزاز، بانية استنتاجها هذا على مؤشرات اقتصادية ومالية تعتبرها خطيرة ومقلقة، وانها تهدد مستقبل الاقتصاد اللبناني وربما ايضا النقد الوطني.

الخبير الاقتصادي الدكتور عماد امين شهاب اكد لـ"الامن العام" ان لبنان لا يشهد انهيارا اقتصاديا ولا هو قريب منه، كذلك لا خطر على الاستقرار النقدي الراهن، داعيا الى الكف عن هذا الخطاب السلبي.

■ لماذا الحديث عن انهيار اقتصادي؟
□ لاشك في ان الخطاب الاقتصادي السلبي العالي عن لبنان، وخصوصا في مثل هذه الظروف المحلية الدقيقة، هو مؤشر خطير. اذا كان الهدف منه الضغط على المعنيين لتشكيل حكومة جديدة، فان له تداعيات خطيرة على المجتمع من حيث اثاره خوف وقلق اللبنانيين ودفعهم الى تحويل مدخراتهم بالنقد الوطني الى العملات الاجنبية، وربما ايضا تحويل جزء من مدخراتهم الى خارج لبنان، ما يزيد هروب الرساميل. كما ان هذا الخطاب له تداعيات خطيرة على موقف المجتمع الدولي والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية من لبنان، ونظرتهم الى اقتصاده الوطني ومستقبله. اذ ان تصريحات تلك الجهات اللبنانية تؤخذ على محمل الجد في ما يخص رؤية وتوجهات وبرامج الدول والمنظمات التي تتعامل مع لبنان، او توفر له مساعدات مالية لدعم خطته الائتمانية والاستثمارية، وخصوصا بعد مؤتمر سيدر الذي اقر له مساعدات مالية دولية بقيمة تربو على

11 مليار دولار. خير دليل على ذلك الانذارات الدولية من بعض تلك الدول والمنظمات بضرورة تعاطي لبنان مع مشكلاته الاقتصادية بسرعة من خلال تشكيل حكومة جديدة، وتطبيق اصلاحات مؤتمر سيدر الاقتصادية والمالية والقطاعية، والا فانها ستحول مساعداتها المالية المقررة الى دول اخرى في حاجة اليها وجاهزة للاستفادة منها.

■ على اية اساس او مرتكزات بنت بعض الجهات استنتاجاتها التي تنذر بالانهيار الاقتصادي والخطر على الاستقرار النقدي؟
□ المؤشرات الاقتصادية الراهنة لا تعكس ذلك، اذ ان لبنان يحقق نموا اقتصاديا ولو ضعيفا في حدود 2-1% سنويا، وعلى امتداد السنوات الاخيرة، مدعوما بتواصل النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الاساسية، وبشكل خاص الحركة المصرفية، والحركة العمرانية والعقارية، والحركة السياحية. الاقتصاد لم ينزل بعد الى مرحلة النمو السلبي، على الرغم من كل الظروف العامة غير المؤاتية. كما ان لبنان يحقق معدلات تضخم معتدلة في حدود 3-5% خلال السنوات الاخيرة. وهو معدل مقبول، حتى انه ضروري لتنشيط الاقتصاد اللبناني، لان الانكماش في المستوى العام للاسعار يعكس حالة من التباطؤ الحاد في النمو الاقتصادي. كما ان معدل البطالة العالية التي تحدثت عنه بعض الجهات اللبنانية والذي يقارب 20% في الوقت الحاضر، اما هو مستمر منذ سنوات عديدة وليس مستجدا. وهو يتأثر بمعدلات النمو الاقتصادي الضعيفة السائدة منذ اعوام، والتي تعكس عدم قدرة لبنان على ايجاد فرص عمل جديدة بسبب الوهن الذي يصيب القطاعات الاقتصادية بشكل عام.



الخبير الاقتصادي الدكتور عماد امين شهاب.

التي ستترب عليه في ارتفاع كبير في الاسعار. هنا يمكننا استعراض تطورات معدلات التضخم التي تراجعت بشكل كبير، مع اعتماد سياسة تثبيت الليرة اللبنانية، بدءا من العام 1993، حيث تراجع معدل التضخم بشكل كبير وتدرجي من 120% للعام 1992 الى نحو 5% في السنوات الاخيرة، والذي تغذى في العام 2018 من اقرار سلسلة الرتب والرواتب التي بلغت كلفتها اكثر من ملياري دولار. ارتفاع معدلات التضخم، في حال خفض قيمة الليرة اللبنانية، سينجم عنه انخفاض بالمقدار ذاته للقدرة الشرائية للمداخيل بالليرة، وسوف يستدرج هذا الامر تحركات جديدة لا تحصى لتصحيح الاجور من اجل اعادة القدرة الشرائية المفقودة كما حصل في فترة التسعينات. الانهيار الذي سيلحق بالقدرة الشرائية للاجور سيمثل الاثر الاهم من دون شك، والذي ستترب عليه صدمة كبرى للعاملين بالاجر، وسيعزز دوافعهم للعمل في الخارج مما يزيد الهجرة وتاليا خسارة لبنان جزءا اضافيا من ادمغته وكفاياته البشرية كما حصل خلال فترة الثمانينات والتسعينات. كذلك، فان لخفض سعر صرف الليرة اثرا آخر يتمثل في زيادة الاعباء التي تتحملها الدولة على صعيد خدمة الدين. هذه التكاليف المحتملة لخفض قيمة النقد الوطني هي اكبر من كلفة تثبيت سعر الصرف، حيث ان الاخيرة تتمثل في الكسب الفائت على المصارف بسبب السيولة العالية التي تضغط للاحتفاظ بها، وخصوصا بالعملات الاجنبية من اجل التعامل مع الاوضاع الطارئة، وايضا بسبب معدلات الاحتياطي الالزامي المرتفعة بالليرة اللبنانية. كما ان الكلفة الاخيرة تتمثل في تحميل الاقتصاد الوطني جزءا من الكلفة من خلال مديونيته التي كان ممكنا، في ظل ظروف طبيعية، توفيرها للمؤسسات والاسر والافراد بمعدلات فائدة ادنى مما هي عليه حاليا. هذه الكلفة تتمثل في دفع مصرف لبنان الى التدخل لدعم التسليف لقطاعات اقتصادية وفئات اجتماعية، والتي تضررت بفعل سياسة التثبيت النقدي او هي غير مؤهلة بقدراتها الذاتية للولوج الى اسواق الاقتراض في لبنان.

لخفض قيمة العملة الوطنية محاذير اقتصادية سلبية خطيرة

■ لماذا لا تنظر هذه الجهات الى النواحي الايجابية في الاقتصاد قبل ان تطلق كلامها السلبي؟
□ الجهات اللبنانية المعنية مدعوة الى التبصر في مقومات صمود الاقتصاد اللبناني، وتاليا الحديث عنها وليس الحديث عن النواحي السلبية فقط. للبنان قطاع خاص، ومجتمع اعمال، قوي وصلب، واثبت قدرته على جبهه كل الصعوبات والتحديات، وهو لا يزال يستثمر، وينتج، ويصدر، ويعمل وسط ظروف سياسية ضاغطة ومعركة للنشاط، وصموده يشكل ابرز عنوان للصمود الاقتصادي اللبناني. ان تلك الجهات مدعوة الى النظر الى عامل صمود اساسي ورئيسي يتمثل في وجود مصرف مركزي قوي وكفي وفعال، ادار الشؤون النقدية والمصرفية على نحو حافظ على ثقة المجتمع الدولي بلبنان ونقده وقطاعه المصرفي، وهذا عنصر صمود حقيقي للاقتصاد اللبناني. لكن، لماذا يتحدث البعض عن عدم قدرة مصرف لبنان عن حماية الليرة اللبنانية في المدى المتوسط والطويل، وهو الذي يمتلك ما يربو على 45 مليار دولار حاليا من الموجودات بالعملات الاجنبية، وقادر على لجم وانهاء اية امكانات محتملة للمضاربة ضد النقد الوطني من اي جهة كانت وبسرعة كبيرة؟

■ لماذا الحديث عن خفض قيمة العملة الوطنية؟
□ لخفض قيمة العملة الوطنية محاذير اقتصادية سلبية خطيرة، اذ ان هذا الخفض سيرتب فوضى وخسارة للبنانيين اكبر من تلك التي تنشأ عن عدم خفضه. تكمن اول النتائج